## الخاتمة

إن كل ما تقدم يؤشر أن التنافس ما بين القوى الإقليمية تركيا وإيران قد اشتد وظهر في منطقة الخليج العربي إلى العلن بشكل أوضح منذ الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م، حيث تسعى كل منهما إلى أحياء دورهما الإقليمي في منطقة الخليج العربي، خصوصاً أن الفرصة قد أصبحت سانحة لإيران أمام قيادتها لرسم ذلك الدور في أعقاب تدمير القوة العسكرية للعراق وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وذلك من خلال قيامها بدور الشرطي في المنطقة. وهكذا، برزت كل من إيران وتركيا كقوى إقليمية تسعى كل منهما إلى التحكم بالتوازن الإقليمي في المنطقة. وبذلك أصبحت منطقة الخليج العربي مسرحا للتنافس والصراع فيما بين القوى الإقليمية والدولية، باعتبارها منطقة نفطية هامة، كما تتمتع بأهمية جيوبوليتيكية وإستراتيجية اقتصادية منذ أمد بعيد، مع وجود عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بها، وهي منطقة مليئة بالمشكلات والصراعات ما يسهل عملية النفوذ لكليهما.

ومن وجهة أخرى نجد أن كل من تركيا وإيران حاولا بسط نفوذهما في المنطقة من خلال دعمهما للأطراف المتنازعة في الدول العربية التي شهدت ما سمي "بالحراك العربي"، وهو ما ابرز التنافس التركي-الإيراني في المنطقة بشكل جلي. وكان له اثر واضح على نفوذهما في المنطقة سواء إيجابا أو سلبا.

وبناءاً على ما تقدم فان تحديد مسارات السياسة الخارجية مستقبلاً في أي من الاتجاهات يتوقف على الأرجح في ضوء المقومات التي تمتلكها كل من تركيا وإيران لتؤهلهما للعب دور إقليمي وبما ينعكس عليها بيئتها الدولية والإقليمية.

وبغض النظر عن طبيعة الدور الإقليمي لتركيا وإيران في المرحلة القادمة فان تركيا قد حققت نجاحات كبيرة منذ استلام حزب العدالة والتنمية السلطة لعام 2002م بما أتاح لتركيا فرصة إستراتيجية لتزداد أهميتها الإقليمية حيث الاستقرار السياسي والتحسن الاقتصادي متفاعلاً مع الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في تنشيط التحول الديمقراطي ومن ثم الانطلاق نحو تفعيل الدور الإقليمي. وفي هذا السياق قال الرئيس التركي الراحل "تورغوت أوزال": "إن إنفتاح تركيا على الدول الخليجية في هذا الوقت جاء لدوافع اقتصادية كون تلك الدول سوقاً استهلاكية من الدرجة الأولى". هذا ما شجع على زيادة توجهات الأتراك نحو منطقة الخليج العربي.

وبناءا على ما تقدم، فان تركيا سعت إلى سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار تم تحقيقها بنجاح.

أما فيما يخص إيران فقد استطاعت وفقا لمبدأ المصلحة القومية أن تحقق نجاحات على مختلف الأصعدة في مجالها الحيوي في منطقة الخليج العربي ومع دول الجوار الجغرافي، ويمكن إجمال مجموعة الأهداف والمصالح القومية الإيرانية التي تسعى تحقيقها على المستويين الإقليمي والدولي في ما يلي:

- تأكيد وتدعيم مكانتها ودورها في منطقة الخليج العربي بوصفه مجالا حيويا لها.

- كسر العزلة الدولية المفروضة عليها بسبب اتهامها بالإرهاب وتصدير الثورة.

-إثبات دورها الإقليمي بدور بارز في تسوية المشكلات المتعلقة بالمنطقة.

أدت مصلحة إيران القومية دورا بارزا في توجيه سياستها الخارجية بالشكل الذي يحقق لها مصالح إستراتيجية في المجال الإقليمي والدولي.

وقد توصلت الباحثة في خاتمة هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، من خلال تقديم عدد من التوصيات، وهي على النحو الآتي:

وبناءاً على ما سبق، يمكن القول أن هناك اختلافاً في السياسة المتبعة لكل من إيران وتركيا وذلك تبعا للعمق الاستراتيجي الذي تمثله منطقة الخليج العربي لكل منهما، حيث أن إيران تحاول أن تلعب دور الاختراق في المنطقة باستغلالها للأقليات الشيعية خاصة في العراق والبحرين، كما يشكل الملف النووي الإيراني ورقة ضغط تستخدمها إيران في تعاملاتها مع دول المنطقة.

في حين نجد أن تركيا تتبع سياسة مخالفة للسياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، فهي تحاول الدخول في علاقات تعاون مع دول المنطقة خاصة على الصعيد الاقتصادي. كما تسعى تركيا على ترسيخ عمقها الاستراتيجي في منطقة الخليج لتحقيق الأهداف والمصالح العليا للدولة التركية، وهي في ذلك تستخدم أوراق قوتها الناعمة لتصبح أكثر قبولا لدى شعوب ودول المنطقة، كما تسعى للعب دور الوسيط في حل العديد من النزعات الإقليمية لإرساء دعائم الأمن والسلام في المنطقة نظراً لما تشهده من توترات. الأمر الذي أدى إلى بروز التنافس بين إيران وتركيا على دور النافذ في المنطقة.